

Distr.
GENERAL

S/1999/16
6 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا

أولا - مقدمة

١ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٨٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، الذي أذن فيه المجلس بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا الى غاية ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قدمت الى المجلس، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تقريراً عن الحالة في شبه جزيرة بريفلانكا وعن التقدم الذي أحرزته جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نحو التوصل الى تسوية سلمية لخلافتهما بشأن مسألة بريفلانكا (انظر الوثيقة S/1998/939). ويشمل هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ ذلك التاريخ.

٢ - وتتألف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا من ٢٨ مراقباً عسكرياً (انظر المرفق) يرأسهم رئيس المراقبين العسكريين، العقيد غرايم ويليامز (نيوزيلندا).

٣ - ووفقاً لولاية البعثة، فإنها تواصل رصد تجريد شبه جزيرة بريفلانكا والمناطق المجاورة في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من السلاح فضلاً عن القيام بدوريات بالمركبات وعلى الأقدام على جانبي الحدود، ما لم يحل دون ذلك القيود التي يفرضها على الحركة هذا الطرف أو ذاك. وتتعقد البعثة اجتماعات منتظمة مع السلطات المحلية بهدف تعزيز الاتصال، وتخفيف حدة التوتر، وتحسين السلامة والأمن، وتحسين الثقة بين الطرفين. ويقيم رئيس المراقبين العسكريين اتصالات مع السلطات في زغرب وبلغراد من أجل معالجة المسائل الناشئة عن تنفيذ القرار ١١٨٣ (١٩٩٨). ويتواصل التعاون بين البعثة وقوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات من خلال عقد اجتماعات منتظمة.

ثانياً - الحالة في المنطقة التي تقع تحت مسؤولية البعثة

٤ - تتألف المنطقة التي تقع تحت مسؤولية البعثة من منطقتين حددتهما الأمم المتحدة: منطقة مجردة من السلاح (ما يسمى "المنطقة الصفراء") ومنطقة تسيطر عليها الأمم المتحدة (ما يسمى "المنطقة الزرقاء"). ومنذ أن قدمت تقريره المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (S/1998/939)، ظلت المنطقة الواقعة

تحت مسؤولية البعثة مستقرة وخالية من أي توتر كبير. ومع ذلك، استمرت انتهاكات نظام التجريد من السلاح من جانب الطرفين، بما في ذلك استمرار تواجد أفراد عسكريين يوغوسلافيين في المنطقة المجردة من السلاح وأحيانا وجود عناصر عسكرية كرواتية في هذه المنطقة والقيود التي يفرضها كلا الطرفين على حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة. بيد أن البعثة لم تعتبر هذه الانتهاكات استفزازية، ولا يشكل استمرار وجود شرطة الحدود اليوغوسلافية (من الجبل الأسود) والشرطة الخاصة الكرواتية في المنطقة المجردة من السلاح انتهاكا لنظام الأمن.

٥ - وأهم انتهاك طويل الأمد في المنطقة المجردة من السلاح هو استمرار وجود قوات الجيش اليوغوسلافي في الجزء الشمالي الشرقي من المنطقة. ونظرا للقيود التي تفرضها السلطات اليوغوسلافية على حركة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، لا تزال البعثة غير قادرة على التأكد من قوام هذه الوحدات ونوعية أسلحتها. وفي حين تمنع السلطات اليوغوسلافية دخول هذه المنطقة دون قيود فإنها تسمح بالزيارات المصحوبة بحراسة على الطريق الرئيسي فقط إذا ما أخطرت بذلك قبل ست ساعات على الأقل.

٦ - وحتى وقت قريب، منعت كرواتيا مراقبي الأمم المتحدة العسكريين من الوصول بحرية الى مواقعها في الجزء الشمالي الغربي من المنطقة المجردة من السلاح. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أبلغت السلطات الكرواتية رئيس المراقبين العسكريين أنها ستسمح في المستقبل بدخول دوريات على الأقدام الى المناطق التي كانت تخضع في السابق الى قيود. وتتم الدوريات منذ ذلك الوقت دون عوائق. وفضلا عن ذلك، اتخذت السلطات الكرواتية إجراءات لتيسير الاتصال المباشر بين البعثة والقائد العسكري المحلي. واتفق رئيس المراقبين العسكريين وكبير الضباط العسكريين المحلي على الاجتماع شهريا لاستعراض الحالة العامة ومعالجة القضايا الناشئة. وفضلا عن ذلك، وبعد مناقشات مع السلطات الكرواتية، تم نقل مركب تابع للشرطة قام بانتهاكات كثيرة للمياه الواقعة في المنطقة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٩ من الوثيقة S/1998/939)، بعيدا من المنطقة. ومن شأن هذه التطورات الإيجابية أن تحسن التعاون بين السلطات الكرواتية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا وتمكن البعثة من رصد الحالة في المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها بفعالية أكبر.

٧ - ولا تزال انتهاكات نظام التجريد من السلاح القديمة العهد مستمرة أيضا في المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة (انظر الوثيقة S/1998/939). ويوجد نحو ٣٠ فردا تقريبا من أفراد الشرطة الخاصة الكرواتية في ثلاثة مواقع ونقطة تفتيش واحدة، ويتمركز قرابة ١٠ أفراد تقريبا من شرطة الحدود اليوغوسلافية (من الجبل الأسود) في موقع واحد ونقطة تفتيش واحدة.

٨ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطات الكرواتية السماح للمدنيين، بمن فيهم السواح الكرواتيون والأجانب، بالدخول دون إذن الى المنطقة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة. ويقول المسؤولون

الكرواتيون المحليون ان كرواتيا لا تعترف بأي جزء من المنطقة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة (بما في ذلك البحر) فيما عدا المنطقة البرية لشبه جزيرة أوسترا.

٩ - وتواصل مراكب الصيد الكرواتية واليوغوسلافية وأحيانا مراكب الشرطة الكرواتية انتهاك مياه المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة. ولم تسجل أي حوادث خطيرة أخرى من نوع الحوادث التي أشرت إليها في تقريرتي السابق (انظر الفقرة ٩ من الوثيقة S/1998/939).

١٠ - ووفقا للممارسة المتبعة، واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا الاحتجاج لدى السلطات في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك جمهورية الجبل الأسود على انتهاكات المنطقة المجردة من السلاح والمنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة، كما واصلت تشجيع الطرفين على زيادة احترام هاتين المنطقتين وحرية حركة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وتواصل البعثة تفسير حدود المناطق المخصصة للأمم المتحدة على النحو المحدد في تقاريري المقدمة الى مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٢، بغض النظر عن القرارات الأحادية التي يتخذها طرف أو آخر بعدم احترام نظام الأمن المنصوص عليه في ولاية الأمم المتحدة.

١١ - ولم تطرأ أي تغييرات في حالة حقول الألغام المحددة ضمن المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كما أنه ليس هناك ما يدل على قيام أحد الأطراف باتخاذ خطوات لتنفيذ برنامج كامل لإزالة الألغام.

١٢ - وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، تم فتح نقطة العبور بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الجبل الأسود) في ديبيلي برييج، في المنطقة المجردة من السلاح، لفترة الأعياد مما يسر تنقل أعداد كبيرة من المدنيين في كلا الاتجاهين. ومن المقرر أن تظل نقطة العبور مفتوحة الى غاية ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

ثالثا - التقدم نحو تسوية عن طريق المفاوضات

١٣ - لا تزال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا تديان رغبتهما في التوصل إلى حل سلمي لمسألة بريفلانكا المتنازع عليها وذلك عن طريق مفاوضات ثنائية عملا باتفاق تطبيق العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا، الموقع في بلغراد في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ (انظر S/1996/706، المرفق). وكما سبق ذكره (انظر S/1998/533 و S/1998/632)، قدمت كل من الحكومتين اقتراحا لتسوية النزاع وبدأتا محادثات مباشرة بشأن هذه المسألة. وقد عقدت الأفرقة المتفاوضة حتى الآن ثلاثة اجتماعات: عقد الأول في زغرب في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والثاني في بلغراد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والثالث في زغرب في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. بيد أن الطرفين لم يحققا بعد أي تقدم ملموس بشأن

تسوية المسألة. وقد أعربا عن نيتهما في مواصلة المناقشات بعقد مزيد من اجتماعات أفرقة خبرائهما وبالاتصالات الثنائية الأخرى.

رابعاً - الجوانب المالية

١٤ - على الرغم من أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا هي بعثة مستقلة، فإنها تعامل، لأغراض تتعلق بالإدارة والميزانية، باعتبارها جزءاً من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونتيجة لذلك، فقد ضمنت تقريرها عن تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لنفس الفترة تكاليف مواصلة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا للفترة ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (انظر A/52/786). وتصل التكاليف المتصلة مباشرة ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا إلى ما يقل عن ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لفترة الميزانية تلك.

١٥ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة المراقبين إلى ما بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، على نحو ما أوصي به في الفقرة ١٧ أدناه، فإن تكاليف مواصلة البعثة ستغطي من ميزانية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

خامساً - الملاحظات

١٦ - يُعد البدء بمناقشات ثنائية تهدف إلى إيجاد حل دائم لمسألة بريفلانكا خطوة هامة إلى الأمام، وهي خطوة أعربت عن ترحيبها بها في تقرير المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (انظر S/1998/939). وكان من شأن استمرار استقرار المنطقة، في ظل رصد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، أن أسهم في إيجاد مناخ بناء تستمر فيه المناقشات، وإن كانت بطيئة. ومع ذلك، وفي ضوء المرحلة الراهنة من المفاوضات، قد يكون من السابق لأوانه الاستنتاج بأن الطرفين أوشكا على التوصل إلى اتفاق نهائي.

١٧ - وواصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا تنفيذ ولايتها، مقدمة بذلك المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لبدء محادثات ثنائية. ولا تزال منطقة عملياتها مستقرة وخالية من أي توتر ملحوظ. فقد انخفض عدد الحوادث الخطيرة، وتحسن التعاون بين الطرفين ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وفي ضوء ما تضطلع به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا من دور محوري في كفالة المحافظة على مناخ يمكن أن تمضي فيه المفاوضات بصورة جادة، وبالنظر إلى الحالة الراهنة للمفاوضات بين الطرفين، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، دونما تغيير لمفهوم عملياتها الحالي.

١٨ - وإني أحث الطرفين على تحقيق الفائدة القصوى من الظروف المواتية في الوقت الحاضر الراهنة لتحقيق تقدم بشأن هذه المسألة، ومواصلة مفاوضاتهما بصورة بناءة وعاجلة في سبيل تحقيق حل لنزاعهما يكون مقبولا "لدى الطرفين ودائماً". وحتى أتمكن من اطلاع مجلس الأمن بصورة منتظمة بما يحدث من

تقدم، فقد يود المجلس أن يطلب من الطرفين إبلاغي، على أساس شهري أو كل شهرين، بتقييمهما لمركز المفاوضات.

١٩ - وكما ورد في تقريرَي السابقين (انظر S/1998/939 و S/1997/1019)، فإن المجموعة الكاملة من وسائل الأمم المتحدة، بما في ذلك مساعي الحميدة، هي تحت تصرف الطرفين إذا احتاجا إلى المساعدة في بحثهما عن تسوية سلمية. وفي هذا السياق، فإنني مستعد للقيام بالترتيبات اللازمة لحضور مراقب من الأمم المتحدة هذه المحادثات الثنائية، إذا ما طلبا ذلك.

٢٠ - وفي حالة عدم تمكن الطرفين من حل نزاعهما أو، على الأقل، إحراز تقدم ملموس خلال الأشهر الستة القادمة، فقد يود مجلس الأمن، في حينه، أن ينظر في الأخذ بآليات بديلة، من قبيل الوساطة الدولية أو التحكيم الدولي، للبحث عن حل للنزاع. وأنا على أمل في أن أكون في وضع أفضل حينئذ يمكنني من إبلاغ مجلس الأمن عن الطريقة التي يمكن بها تكييف مفهوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا للعمليات والنظام الأمني القائم، وذلك في ضوء الحالة القائمة. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن النظام الأمني الخاضع للرصد من جانب بعثة مراقبي الأمم المتحدة اتفق عليه الطرفان في اتفاق تطبيع العلاقات وأيده مجلس الأمن في قرارات سابقة تتعلق بهذه المسألة.

٢١ - وفي الختام، أود أن أثنى على كبير المراقبين العسكريين ورجال البعثة ونسائها الذين ساعدت جهودهم المشتركة على صون السلم والاستقرار في المنطقة لمدة تزيد على ست سنوات. وقد ساعدوا في تهيئة ظروف مواتية، أكثر من أي وقت مضى، لكفالة تسوية سلمية ودائمة لمسألة بريفلانكا المتنازع عليها.

مرفق

تكوين وقوام العناصر العسكرية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا
في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

الجنسية	عدد المراقبين العسكريين
الاتحاد الروسي	١
الأرجنتين	١
الأردن	١
إندونيسيا	٢
أوكرانيا	١
أيرلندا	١
باكستان	١
البرازيل	١
البرتغال	١
بلجيكا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
السويد	١
سويسرا	١
غانا	٢
فنلندا	١
كندا	١
كينيا	١
مصر	١
النرويج	١
نيبال	١
نيجيريا	١
نيوزيلندا	٢
المجموع	٢٨

- - - - -

-